

وزني في حديث عن الموازنة والدعم والمنصة الالكترونية والتحقيق الجنائي :
 المنصة الالكترونية حل مؤقت ولا يعالج أزمة الليرة زدنا 1200 مليار ليرة على النفقات المتغيرة
 «المركزي» لم يرد بعد على 58 من المستندات المطلوبة للتدقيق الجنائي وترشيد الدعم مرتبط البطاقة

جوزف فرح

تحدث وزير المالية في حكومة تصريف الاعمال الدكتور غازي وزني خلال اجتماعه مع وفد من جمعية الاعلاميين الاقتصاديين برئاسة سابين عويس عن امور مالية ومصرفية وعن التطورات في مشروع قانون الموازنة العامة للعام 2021 واسهب بموضوع التدقيق الجنائي لمصرف لبنان.

وأكد وزني خلال الاجتماع أن موضوع الرواتب والأجور للقطاع العام مؤمن لعام 2021. أما حول المنصة الالكترونية التي أطلقها مصرف لبنان فأشار وزني إلى أنها حل مؤقت لا يعالج أزمة الليرة في لبنان وإنما الحل الدائم يكون من خلال تشكيل حكومة وما يترافق معها من إصلاحات ومفاوضات مع صندوق النقد الدولي.

بالنسبة للمنصة الالكترونية فاعتبرها حلاً مؤقتاً ومرحلياً وظرفياً ولكنها ضرورية لسببين :

1- تضبط التقلبات الحادة في سعر صرف الدولار وتخفف من الارتفاع غير المبرر له.

2- تضبط عمل الصرافين غير النظاميين وتعيد العمل الى الجهات النظامية كالمصارف وصرافة الدرجة الاولى وإذا لاحظ مصرف لبنان اي تقلبات في سعر الصرف بطريقة

غير مبررة يتدخل لضبط السوق من خلال اموال الدعم مع العلم ان السياسة النقدية لمصرف لبنان ضبط الفائدة واليوم هذا الموضوع غير مطروح لان اغلبية المصارف لا

تعطي فوائد او في احسن الاحوال تكون الفائدة واحدا او 2 في المئة وثانيا ضخ السيولة وثالثا ضبط الكتلة النقدية بالليرة اذ انها اليوم تتجاوز 35 تريليون ليرة وقد قرر مصرف لبنان عدم ضخ اي اموال بالليرة (كاش) .بالاضافة الى تنظيم عمل الصيرفة من سوق غير نظامية الى سوق نظامية.

واعلن وزني ان حاكم مصرف لبنان ابلغه ان موعد افتتاح المنصة هو في 16 نيسان الجاري لكنه اعتبر ان الحل الشامل للاستقرار النقدي هو في تشكيل حكومة تترافق معها الاصلاحات على صعيد المالية العامة والنظام المصرفي وقطاع الكهرباء والاتصالات وغيرها وبواكب ذلك بدء المفاوضات مع صندوق النقد الدولي والدعم الخارجي.

اما بالنسبة لمشروع الموازنة فقد اكد وزني ان الملاحظات التي ارسلها الوزراء اخذتها وزارة المالية بعين الاعتبار مع العلم ان عنوان الموازنة هو اجتماعي وصحي مذكرا ان 70 في المئة من الشعب اللبناني اصبح على خط الفقر بينما الامم المتحدة حددته ب 75 في المئة.

واكد وزني ان الموازنة لا تضم اجراءات ضريبية معتبرا ان ضريبة التضامن الاجتماعي تدر على الموازنة 1200 مليار .كما تم الاخذ بملاحظات النقابات وان جمعية المصارف وعدت بدراسة ستقدم له قريبا مع العلم يقول وزني ان فوائد الودائع في العام 2019 كانت بحدود ال 12 مليار دولار واليوم هناك توفير للمصارف في هذا الموضوع.

اما بالنسبة للنفقات في الموازنة فقد اكد وزني ان النفقات الثابتة المرتبطة بسعر 1500 للدولار هي بحدود ال 80 في المئة والنفقات المتغيرة المرتبطة بتغير سعر صرف الليرة هي بحدود ال 20 في المئة وقد زدنا بين ال 800 و 1000 مليار ليرة على النفقات المتغيرة غير الثابتة (التغذية للجيش الصيانة الاستشفاء القرطاسية) اما بالنسبة للمحروقات فقد

كانت 50 في المئة متغيرة و 50 في المئة مدعومة وكذلك الادوية .ويضيف وزني خلال اسبوعين من الان سنرسل الموازنة منقحة الى رئاسة الحكومة حيث وعدني رئيس الحكومة بدعوة الى جلسة لمجلس الوزراء حيث ستناقش وتقر وتحال الى مجلس النواب لدراستها.

وتحدث وزني عن الدعم والكلفة المرتفعة معتبرا انه لا امكانية ان يستمر لان كلفة الدعم سنويا هي 6 مليارات دولار اي 500 مليون دولار شهريا وهناك 900 مليون دولار

للدولة التي تنفقها بالعملة الرصعبة على رواتب السفراء في الخارج ويمكن تخفيضها الى 600 مليون دولار فاذا استمر الدعم فان ال 16 مليار دولار تتبخر خلال سنتين وبضعة اشهر وبالتالي فان قرار ترشيد الدعم مرتبط مباشرة بالبطاقة التمويلية خصوصا ان هناك 800 الف عائلة تحتاج الى هذه البطاقة ومن الضروري الاسراع في انجاز البطاقة وكل

تاخير يحمل البلد كلفة اضافية وان تطبيق هذه البطاقة يخفف الدعم السنوي بمقدار 50 في المئة.

وتحدث وزني عن التأخير في البدء بالتدقيق الجنائي فاعتبر ان شركة الفايزر كانت قد راسلت عبري مصرف لبنان بمستندات تشكل 58 في المئة لن يرد عليها المصرف الذي

صرح بوضوح ان المستندات التي ارسلها تشكل 42 في المئة من اجمالي المستندات المطلوبة هي ضمن السرية المصرفية وبما ان السرية المصرفية قد رفعت فيفترض من

مصرف لبنان ارسال ال 58 في المئة من المستندات المطلوبة ولغاية الان ما زلنا ننتظر منذ كانون الثاني الماضي.

وفي ما خص الموازنة شدد وزني على أنها تركز على هدفين الأول اجتماعي صحي والثاني لدعم المؤسسات الاقتصادية مشيراً إلى أنها لم تتضمن أي إجراءات ضريبية.

واكد وزني في نهاية حديثه انه يتمنى العودة الى ما كان عليه قبل ان يصبح وزيرا معتبرا انه لن يعود في مثل هذه الظروف التي نعيشها.